مجلة
دراسات
حقوق الإنسان والديمقراطية

العدد (02) شتنبر 2021

ملف العدد

عشرية دستور 2011 بالمغرب ومخاض الحراك الديمقراطي في المنطقة : أية قراءة؟ أية تحديات؟

- "الربيع الديمقراطي"، وماذا بعد؟
- الدستور المغربي وفرضية نهاية "الدستور الوثيقة"
- عشر سنوات من الممارسة البرلمانية في ظل دستور 2011، أية حصيلة؟
- تأملات حول المشهد الحزبي المغربي 2011 – 2021: دراسة في الاستحقاقات الانتخابية
- هيئات الحكامة الجيدة، تساؤلات أولية حول القيمة المضافة لهيئات الحكامة وحقوق الإنسان
- 20 فبراير في المغرب، تأملات وتساؤلات
- قراءة في مآل التحول الديمقراطي وتحدياته في المنطقة العربية خلال العشر سنوات الماضية
- تونس : قراءة في انتقال ديمقراطي معطل
- مآلات الربيع العربي: مراجعة نقدية
- "الربيع" المصري: المقدمات والنتائج

الأسماء المساهمة

الحبيب بلكوش - محمد أتركين - أحمد بوز - غسان الأمراني - إدريس بلماحي عبد القادر الشاوي - علاء شلبي - صلاح الدين الجورشي - عبد الحسين شعبان مصطفى يسري - محمد حركات - المحجوب الهيبة - غفور دهشور

ملف العدد

عشرية دستور 2011 بالمغرب ومخاض الحراك الديمقراطي في المنطقة : أية قراءة؟ أية تحديات؟

مجلة دراسات
حقوق الإنسان والديمقراطية

مدير المجلة
الحبيب بلكوش

سكرتير التحرير
محمد بلوط

الهيئة العلمية
المحجوب الهيبة
خديجة مروازي
عبد القادر الشاوي
محمد الطراونة (الأردن)
علاء شلبي (مصر)
عبدالباسط بن حسن (تونس)
مصطفى يسري (مصر)
نادية السبتي
إدريس بلماحي
عمر بطاس
عبد اللطيف شهبون

مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية
Centre d'Etudes en Droits Humains et Démocratie

صندوق البريد : 326 البريد المركزي، الرباط / المغرب
الهاتف / الفاكس : 71 95 70 37 05 (00212)
www.cedhd.org / cedhd

الإيداع القانوني : 2021PE0003
ISSN : 2737-8284

الآراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر المجلة

المحتويات

العدد 02 / شتنبر 2021

1 **ملف العدد**

3 **كلمة العـدد : "الربيع الديمقراطي"، وماذا بعد؟**
- الحبيب بلكوش

6 **الدستور المغربي وفرضية نهاية "الدستور الوثيقة"**
- محمد أتركين

12 **عشر سنوات من الممارسة البرلمانية في ظل دستور 2011، أية حصيلة؟**
- أحمد بوز

28 **تأملات حول المشهد الحزبي المغربي 2021-2011: دراسة في الاستحقاقات الانتخابية**
- غسان الأمراني

37 **هيئات الحكامة الجيدة، تساؤلات أولية حول القيمة المضافة لهيئات الحكامة وحقوق الإنسان**
- إدريس بلماحي

50 **20 فبراير في المغرب، تأملات وتساؤلات**
- عبد القادر الشاوي

60 **قراءة في مآل التحول الديمقراطي وتحدياته في المنطقة العربية خلال العشر سنوات الماضية**
- علاء شلبي - مصر

72 **تونس : قراءة في انتقال ديمقراطي معطل**
- صلاح الدين الجورشي - تونس

84 **مآلات الربيع العربي- مراجعة نقدية**
- عبد الحسين شعبان - العراق

94 **"الربيع" المصري: المقدمات والنتائج**
- مصطفى يسري - مصر

105 **ذاكـــرة**

105 حليمة مبارك ورزازي

107 **مساهمات**

107 **قراءة في مشروع النموذج التنموي الجديد، أهميته وأسئلة الخصاص والتحديات**
- محمد حركات

120 **وضعية تدريس حقوق الإنسان على مستوى الماستر بكليات الحقوق: محاولة للتوصيف**
- المحجوب الهيبة

137 **المجلس الوطني للصحافة بالمغرب: سؤال الهوية والفعالية**
- غفور دهشور

151 **إصدارات وتقارير**

164 **شخصيات مغربية**

قراءة في مآل التحول الديمقراطي وتحدياته في المنطقة العربية خلال العشر سنوات الماضية

علاء شلبي
محامي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان - مصر

شهدت المنطقة العربية تحولات وتطورات متسارعة خلال العقد الماضي إيذاناً بانتهاء مرحلة وبداية مرحلة جديدة لم تنته تفاعلاتها بعد، ولا تزال تلك التفاعلات في رحم التشكل، وكان مطلب التحول الديمقراطي جوهرها بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وتتعدد الرؤى والتقييمات حول نتائج هذه المرحلة الصعبة من التفاعلات القاسية، سيما مع تنامي مناخ الاستقطاب السياسي والأيديولوجي ونمو الاحتقان الاجتماعي. وتنقسم الرؤى حولها إلى ثلاثة أقسام، أولاها رؤية تخلُص إلى فشل المرحلة الثورية في تحقيق النتائج المرجوة، وترد ذلك بالأساس إلى طبيعة الاستبداد وقوة الثورات المضادة وسياسات الاحتواء الرسمية، وتدعو إلى ثورة جديدة أو استئناف الثورة.

فيما تتجه ثانيتها للحكم على هذه التفاعلات باعتبارها جزءا من مؤامرة كونية كبرى تستهدف العروبة والإسلام والاستقرار والنمو الاقتصادي الممكن، وهي مؤامرة تقوم على الأطماع في موارد المنطقة، وتعلن هذه الرؤية رضاها التام عن إجهاض الثورات وعزمها على مناهضة تجددها.

بينما تتجه ثالثتها إلى اعتبار ما حدث مرحلة من التفاعلات المستحقة التي تنبني على مقدمات منطقية، ولها عدد من الإيجابيات والمحاسن المهمة التي يمكن البناء عليها فيما هو آت، ولا يستهين أصحاب هذه الرؤية (وهم أقلية) بالفشل النسبي الذي لقيته بعض التفاعلات، وتنشغل أكثر بالبناء على النجاحات النسبية المتحققة وتصويب المسارات مستقبلاً.

ويميل صاحب هذه الورقة إلى الرؤية الثالثة استناداً على ما يمكن تلمسه من خلفيات معيقة، ومن انتهاج مسارات غير سليمة ما بعد الثورات والانتفاضات، ومن تقدير لنجاحات يمكن البناء عليها بأساليب أكثر سلماً وأقوى استدامة لتحقيق ذات الأهداف بأقل تكلفة جانبية محتملة بالمقارنة بتكلفة نهج التحولات الجذرية غير المضمونة النتائج.

في ماهية المقدمات

لا يمكن عزل التحولات خلال العقد الأخير عن التحولات الكبرى عالمياً وإقليمياً خلال العقدين السابقين، اتصالاً بما أعقب انتهاء الحرب الباردة والتحول إلى القطبية الأحادية، والتي قادت إلى ارتفاع خطاب الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالتوازي مع تحولات نحو سياسات التكيف الهيكلي واقتصاد السوق الحر، وبينما جاء طابع التحولات الاقتصادية راسخاً وملموساً على أرض الواقع، فإن التحول الديمقراطي لم يكن بذات الوتيرة، ووُلد ضعيفاً وقابلاً للانتكاس بسهولة.

فخلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، شاع التفاؤل بالتحول نحو النهج الديمقراطي في

البلدان النامية بصفة عامة، وفي المنطقة العربية بصفة خاصة وبدرجات متفاوتة، وكان هذا هو الثمن الأدنى المستحق للعولمة الاقتصادية التي تركزت أخطر سلبياتها في انسحاب الدولة تدريجياً من وظائفها وواجباتها الاجتماعية.

خلال تلك الفترة، اتسع هامش الحريات عبر انفتاح نسبي على تعددية حزبية بلغت في بعض الأحيان تداولاً جزئياً في بعض مواقع السلطة دونما إخلال باستمرار السيطرة القوية من قمة الهرم السياسي على صناعة القرار، وتعززت حريات المشاركة نسبياً عبر إقرار نسبي لمبدأ دورية الانتخابات، والاعتراف بدور أكبر للمجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية وأنشطة حقوق الإنسان، وبصورة أقل كثيراً الاتحادات العمالية والطلابية في ضوء المخاوف من قدراتهما المؤثرة على إحداث التغيير السياسي وقيادة الاحتجاج الاجتماعي.

لكن مع بداية الألفية الثالثة، وعلى النقيض من التفاؤل الشائع آنذاك، قادت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى عكس الاتجاه، حيث بادرت دول النموذج الديمقراطي الغربي إلى الإطاحة بمنظومة الضمانات القانونية في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي اللذين شكلا السند للتفوق الديمقراطي، وجاءت الحرب على الإرهاب دون ضوابط ودون حدود مكانية أو زمانية.

وكان للمنطقة العربية النصيب الأكبر فيما جرى، حيث دفعت ثمناً باهظاً للحرب على الإرهاب بعد أن حولت الجهود الدولية المنطقة إلى ساحة المواجهة المفتوحة وغير المنضبطة على الإرهاب بالتوازي مع طرح مبادرات غربية للإصلاح في المنطقة العربية، وهي مبادرات وضعت العربة أمام الحصان، حيث تم تصميمها على نحو يمنح الأولوية لحماية المصالح الغربية في المنطقة العربية بدلاً من تبني مصالح شعوب المنطقة في الإصلاح السياسي والاجتماعي، وفرضت تدابير للإصلاح الثقافي تتنافر مع منظومة القيم السائدة بدلاً من تشجيع إصلاح مكامن الخلل فيها.

ولا يمكن إغفال عوامل أخرى مؤثرة، حيث جاءت هذه المبادرات والتدابير في خضم تأثيرات الغضب الشعبي الواسع في المنطقة تجاه العجز الرسمي العربي عن دعم الشعب الفلسطيني في انتفاضته الثانية 2000، وانكشاف النظام الرسمي العربي من خلال غزو العراق واحتلاله 2003 تحت مزاعم كاذبة حول أسلحة دمار شامل ونشر الديمقراطية.

قادت هذه التحولات إلى سمات جديدة بقيت حاكمة وقادت إلى انفجار الغضب الشعبي العربي في نهاية 2010، ويمكن إجمال السمات الرئيسية فيما يلي:

أولاً: تغول السلطات على الضمانات القانونية الهشة لحماية الحقوق والحريات في سياق جهود مكافحة الإرهاب، واستخدام تشريعات مكافحة الإرهاب في قمع الحراك السياسي.

ثانياً: إصابة الجهود الوطنية للإصلاح السياسي والاجتماعي في البلدان العربية بعد سهولة التراجع عن المتحقق منها، فبات مسار الإصلاح المنشود مشوباً بالارتباك واختلالات حادة، ما قاد إلى تراجع القبول الشعبي نسبياً بخطاب الديمقراطية.

ثالثاً: الفجوة الواسعة بين النخب السياسية والمجتمعات، وانشغال النخب السياسية في المجتمعات العربية بانقسامات واستقطابات تجاه السبل الأصلح للتفاعل مع الديكتاتوريات الحاكمة، وتقلص النخب تدريجياً عبر انسحاب قطاعات متزايدة من النخب من ساحة الفعل السياسي.

رابعاً: استفحال التداعيات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية واتساع رقعة الفقر واضمحلال الطبقات الوسطى.

خامساً: استخدام تيارات العنف الديني للاختلالات الاجتماعية في زيادة شعبيتها عبر توفير الخدمات الاجتماعية من خلال واجهات منسوبة للمجتمع المدني، والترويج لخطابها المتطرف وتصدُر مشاهد الفعل السياسي عبر الانتخابات، بما في ذلك انتخابات النقابات والاتحادات.

سادساً: تراجع مفهوم المواطنة وتراجع التماسك الاجتماعي المتسم بالهشاشة مع اضطراد أزمات التمييز واللامساواة والتهميش، خاصة إزاء الأقليات العرقية والدينية والمذهبية.

سابعاً: انهيار نوافذ التنفيس عبر إهدار ما تبقى من قيمة للمشاركة في ضوء الأثر السلبي للمسارات الانتخابية ونتائجها في غالبية البلدان.

لقد مهدت التفاعلات المذكورة لانفجار كبير في المنطقة العربية، إجمالاً مع التفاوت في مستويات الغضب ودوافع الاحتجاج بين البلدان العربية.

فعلى سبيل المثال، وفي 10 يوليو/تموز 2010، أكدت مقدمة العدد الخامس والعشرين من التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أنه "على الحكومات العربية أن تصيخ السمع جيداً، حيث تحول مطلب الشعوب العربية من الإصلاح إلى التغيير"، وأوضح التقرير جلياً في مواضع عديدة أن قضية التغيير الذي تنشده الشعوب قد بات مسألة وقت ولم يعد مشكوكاً في حدوثه.

الانفجار الكبير:

وجاء الحراك التونسي في ديسمبر/كانون أول 2010 ليمثل نقطة البداية في سلسلة من الثورات الشعبية والانتفاضات الإصلاحية في كافة بلدان المنطقة دونما استثناء.

تشاركت الثورات الشعبية المكتملة المقومات في خمسة بلدان عربية (تونس - مصر - اليمن - ليبيا - سوريا) والحراك الشعبي الجزئي في بقية البلدان ذات الشعارات والمطالب المتمثلة في "العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية"، ما يمثل ترجمة عملية لحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي الفاعل الذي من شأنه أن يلبي حقوق الناس ومصالح الشعوب.

وبينما أمكن لحكومات البلدان الأخرى التي شهدت جميعها حراكاً شعبياً جزئياً أن تستفيد من دروس بلدان الثورات في بذل جهود كبيرة لاحتواء الغضب الشعبي عبر تدابير إصلاحية سريعة وبحزمة تدابير مجتمعة ووعود تبدو قابلة للتحقيق، إلا أن الاضطرابات في المراحل الانتقالية في بلدان الثورات كان لها التأثير الأكبر في تراجع قوة الدفع في بقية البلدان.

مراحل انتقال مضطربة:

اتسمت الثورات الشعبية في البلدان الخمسة بالعفوية التي تجسدت في مستوى التجاوب الشعبي الهائل مع الشرارات الأولى التي بادر إليها ثلة محدودة العدد والتأثير من شباب القوى السياسية، ودون مساندة واضحة من النخب السياسية التقليدية الباقية.

ويمكن القول بأريحية بأن تجريف النخب السياسية خلال العقد السابق على الثورات الشعبية كان عاملاً جوهرياً في افتقاد الثورات لطليعة راشدة وغياب القيادة الحكيمة لإدارة المرحلة الانتقالية أو الإسهام في إدارتها على النحو الذي يحقق المطالب الشعبية.

وتجلى ذلك في الانقسامات الهائلة التي تولدت بين متصدري المشهد السياسي من القوى التقليدية، وبرز بصفة خاصة في التنافس المبكر بينها حول اقتسام حصص الحكم الانتقالي، وتجسد المشهد بصفة رئيسية في الصراع بين التيار الديني الصاعد والمؤثر وبين القوى السياسية المدنية التي

اضطرت لتأجيل تنافسها البيني مرحلياً والتلاحم لوقف صعود التيارات الدينية.

وقد منحت الانقسامات بصفة عامة مزيداً من الهامش للقوى المناوئة للثورات لتعظيم الإشكاليات وتوظيف الأزمات، كما مثلت فجوة كبيرة لنفاذ التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية التي لم تكن تدخلات حميدة، حيث انصبت على اكتساب وممارسة النفوذ ودعم قوى موالية في سياق طبيعة الصراعات الدولية والإقليمية في عالم لا يزال قيد التشكيل.

ويمكن إجمال الانقسامات التي أجهضت كلياً أو جزئياً تحقيق الثورات لطموحاتها في العناصر التالية:

أولاً: غياب رؤية ناضجة تجاه الإصلاحات المرغوبة وسبل إحداثها؛

ثانياً: تجاهل الفصل الضروري بين الدولة وبين نظام الحكم المطلوب تغييره، وهو ما أدى لإضعاف مؤسسات الدولة واهتراء بنيتها، ما قاد عملياً لاضطراب إدارة المعيشة ومضاعفة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للسكان؛

ثالثاً: منح المساحة الأكبر في المشهد السياسي والإعلامي للتيار الديني باعتباره الأكثر تنظيماً وتماسكاً رغم افتقاده شبه التام لرؤية ناضجة لمعالجة الأزمات التي أنتجت الثورات؛

رابعاً: جاءت الإصلاحات الدستورية الانتقالية ملبية للطموحات السياسية لبعض الأطراف على حساب معالجة الفجوات والاختلالات الجوهرية؛

خامساً: غياب التوافق حول مسار الانتقال السياسي لبناء نظام الحكم الجديد، والتخلي عن أولوية وضع دستور جديد كأساس لإنشاء النظام السياسي المنشود، وتقدمت تشكيلات السلطات التنفيذية المؤقتة أو انتخاب السلطات التشريعية الانتقالية على غيرها، وذلك لتحقيق المكاسب الذاتية لبعض الفاعلين السياسيين؛

سادساً: التغافل عن الإصلاحات الضرورية للسلطة القضائية وإهمال دورها المحوري في معالجة الأزمات والوصول للعدالة؛

سابعاً: تغييب الفاعلين السياسيين للمشاركة الشعبية من خلال التغافل العمدي عن أولوية حماية هامش الحريات الفعلي المتحقق (التعبير – التجمع – التنظيم والتكوين) بتدابير تشريعية بقوانين أو بمراسيم قوانين مؤقتة، ما أدى لانتكاسها في الأزمات اللاحقة؛

ثامناً: طرح أفكار ومبادرات تهدر المواطنة وتفاقم زعزعة السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي من قبيل محاولات النكوص عن حقوق المرأة (مصر وتونس) واقتراح صيغ الحكم الفيدرالي (اليمن وليبيا)؛

تاسعاً: استغلال مفهوم "العدالة الانتقالية" المنشودة في سياق التنافس السياسي على حساب مضمون المبادرات بهدف العزل والإقصاء لفاعلين سياسيين، ما حاد به عن الهدف الأصلي في تحقيق المصالحة الوطنية؛

عاشراً: التجاذبات حول طبيعة آلية نظام الحكم المنشود برلماني – رئاسي – مختلط؛

حادي عشر: استقواء التيارات الدينية بالجماعات الإرهابية في التنافس السياسي مع القوى المدنية وفي إرهاب دوائر الحكم لتحقيق مآربها؛

ثاني عشر: انعكاسات صراع المحاور الإقليمية على الثورة (الحرب الأهلية في سوريا نموذجاً) وعلى مخرجات المسار الانتقالي التي لا تتوافق مع مصالح المحاور (اليمن – ليبيا)؛

ثالث عشر: استخدام المحاور الإقليمية للإرهاب في تهديد مخرجات المراحل الانتقالية المتحققة في كل من مصر (شمال سيناء) وتونس (جبل الشعانبي)؛

رابع عشر: الدور الغربي بقيادة الولايات المتحدة في دعم تموضع التيار الديني في صدارة المشهد السياسي.

في سؤال التحول الديمقراطي:

لا مناص من الإقرار بأن كافة المجتمعات العربية تعاني من ضعف الثقافة الديمقراطية نتيجة جهود هائلة يضطلع بها الفاعلون غير الديمقراطيين، وفي مقدمتهم:

- نظم الحكم القائمة التي تعمد إلى السيطرة على مفاعيل صناعة القرار وإضعاف المشاركة الشعبية، مدعومة بالسيطرة على وسائط الاتصال من مؤسسات إعلام (حكومية وخاصة) ومؤسسات دينية رسمية تدعو لطاعة "أولي الأمر"؛
- التيار الديني الذي يتعامل مع الآليات الديمقراطية باعتبارها وسيلة تغلب سياسي مرحلية وبفضل ما يملكه من قدرة على ممارسة النفوذ المؤثر بين القطاعات المجتمعية الأكثر تهميشاً ومعاناة؛
- الشكوك التي تحيط بإيمان غالبية التيارات السياسية المدنية بالديمقراطية لصالح إيمانها الراسخ بقضايا ذات طبيعة اجتماعية وقومية؛
- ضعف بنية التيارات السياسية الليبرالية وانحيازها لتبني نهج اقتصادي من شأنه تعميق الأزمات الاجتماعية وضعف تبنيها لنهج تعزيز الحريات؛
- سيطرة النزعات السلبية على محتوى العلوم الاجتماعية في العملية التعليمية؛
- أثر السياق الثقافي الخليجي على العمالة العربية المهاجرة لديها في ضوء طبيعة الاقتصاديات الريعية وغياب مفهوم المواطنين لصالح مفهوم الرعايا، والذي انعكس على قطاعات متأثرة في المجتمعات العربية الأخرى؛
- ضعف الإيمان بحقوق الإنسان بين غالبية قطاعات المجتمع المدني؛
- فشل جماعات حقوق الإنسان في التحول لحركة جماهيرية وفي تجاوز خطابات التخوين والتكفير السائدة ضدها.

في تقييم ما تحقق:

من اليسير التوصل إلى أن الأهداف الكبرى التي رفعتها الثورة الشعبية العربية لم تتحقق بعد، بيد أنه لا يمكن التهوين من شأن تقدمات محرزة في العديد من البلدان العربية، وبصفة خاصة لفائدة توفير مقومات أساسية للتحرك صوب الأهداف في المستقبل، ومن أبرزها:

1. التطور الدستوري

شهدت كل من المغرب ومصر وتونس والأردن والجزائر حراكاً دستورياً مهماً يرافقه بصورة جزئية تقدماً تشريعياً إيجابياً، وبدرجة أقل جرت تعديلات دستورية موسعة في بلدان عربية أخرى، لكنها لم تكن بذات القوة والتأثير، ولم تكن مفصلية في إصلاح بعض أوجه الخلل الجوهرية.

وتستند أهمية التطور الدستوري على القوة التي تحظى بها الدساتير كمرجع يجوز الاحتجاج به لمواجهة الانحرافات التشريعية والسياسية، وبالتالي تأمين جودة التشريع ودوره في ضمان وتعزيز سيادة حكم القانون، والتوصل لتشريعات تؤمن البيئة المطلوبة للتمتع بممارسة الحقوق والحريات، بما في ذلك الحريات السياسية والمطالب الاجتماعية المستحقة.

ففي **المغرب** حيث مثلت الإصلاحات التي بدأت في العام 1999 واستمرت قوية حتى العام 2004 نوعاً من التعديل الثوري، والذي تراجعت وتيرته

في الأعوام اللاحقة حتى حلول العام 2011 وهيمنة الحراك الشعبي الذي شهدته كل المنطقة، وتم تجديد قوة الدفع نحو الإصلاحات وخاصة في الفترة 2011 – 2017 بداية بالتعديل الدستوري الموسع في 2011 الذي أتاح فرصة مهمة لتعميق التشاور السياسي الشعبي، وانتهى إلى تحسين آلية الحكم وصناعة القرار وتطوير البنية المؤسساتية وضمان احترام حقوق الإنسان والتنوع وتعزيز المواطنة وتنشيط الحياة الديمقراطية وفرض ضوابط محكمة على الأداء السياسي مقروناً بتبني تدابير اقتصادية عززت جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الآمال في التنمية الاقتصادية.

وفي **مصر** أخفق المسار الدستوري في المرحلة الأولى، وكان أحد عوامل ومظاهر الاضطراب السياسي والاستقطابات بين القوى السياسية بداية من الاستفتاء على الإعلان الدستوري المؤقت في مارس 2011، ثم عبر المخاطر التي تضمنها الدستور الصادر في نهاية العام 2012 من ضمانات إيجابية أفضل من دستور 1971، إلا أنه تضمن مخاطر جارفة على مستقبل البلاد، سواء لناحية إصداره بدون أي توافق سياسي أو مساندة شعبية، وفي ظل خروقات فادحة أثرت قطعياً على مجريات التصويت وعلى نزاهة النتائج التي انتهت لتأييد الدستور بنسبة الثلثين وسط شكوك عارمة، أو لناحية ثالثة أكثر خطورة يمكن تلمسها عبر قراءة معمقة بسيطة لنصوص المواد 9 و10 و75 و219 والتي تفتح الباب بصورة مخادعة للشروع في تطبيق التفسيرات الدينية الرجعية لمفهوم الشريعة الإسلامي وهيمنة تلك التفسيرات الضيقة على النصوص التشريعية، وتتيح لمؤسسات غير رسمية مراقبة السلوك الشخصي للمواطنين، وتُجيز إمكانية تطبيق الحدود الشرعية في العقوبات مستقبلاً بسند دستوري.

وكان إلغاء دستور 2012 أحد المطالب الأساسية لثورة 30 يونيو 2013، ورغم محاولة السلطة الانتقالية برئاسة الرئيس المؤقت للبلاد "عدلي منصور" (رئيس المحكمة الدستورية العليا) الانفتاح على تعديلات جزئية تضم 35 مادة من دستور 2012 بغرض إصلاحه، إلا أن التيار الشعبي والقوى السياسية رفضت قطعياً، وتحولت مهمة "لجنة الخمسين" (لجنة تأسيسية) من التعديل إلى وضع دستور جديد.

وشكل دستور 2014 نقلة نوعية كبرى في الوثائق الدستورية، حيث رسخ الفصل بين السلطات، وتضمن إضافات ثرية في مجال الحقوق والحريات والتعددية السياسية وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المواطنة وإثراء التنوع الثقافي والإثني. وقد شكل الدستور الصادر في الذكرى الثالثة لثورة يناير السند الجوهري في إبطال العشرات من التشريعات الصادرة سابقاً ولاحقاً عبر أحكام المحكمة الدستورية العليا والتي لها صفة النفاذ الفوري.

وجاء دستور 2014 في **تونس** ليشكل نقلة كبرى على صعيد ضمان درجة أعلى من المشاركة في صناعة القرار السياسي والتشريعي عبر تبني نظام حكم برلماني مع ضمان درجة أعلى من الفصل بين السلطات، بالإضافة إلى ضمان وإثراء الحقوق والحريات وتعزيز البنية المؤسساتية الديمقراطية.

وأتاح الدستور التونسي نهضة سياسية ديمقراطية قوية في تونس التي تبقى أكثر المجتمعات العربية التي تنعم بالحيوية السياسية، ويبقى الدستور التونسي 2014 الأفضل بين الوثائق الدستورية العربية، إلا أن تفعيله على النحو الملائم والملبي للطموحات يظل بحاجة إلى ترسيخ تقاليد التعاون بين السلطات التي لا تزال تتأثر بحالة التنازع السياسي التي تؤثر نسبياً على الوضع العام.

وفي كل من **الأردن والجزائر**، جاءت الإصلاحات الدستورية أقل توسعاً رغم دوافعها المتمثلة

في تلبية مطالب وطنية مهمة لتنشيط الحياة السياسية وضمان الحريات، وخاصة التعديل الدستوري الموسع في الجزائر في نهاية العام 2020، لكنهما لم يتضمنا تعديلاً جوهرياً في آلية صناعة القرار التي ربما خضعت لتحولات في مسارات صناعة القرار وتشكيل المؤسسات، لكنها لم تلب الهدف المطلوب من ورائها.

وفي كل من **السودان والبحرين**، جاءت التعديلات دون المستوى وأقل استجابة للمطالب الشعبية ولا توفر مجالاً لمعالجة الإشكاليات ولو جزئياً.

وشكل المسار الدستوري عائقاً كبيراً في كل من اليمن وليبيا، ففي **اليمن** التي خضعت لمعالجة في ظل ما سمي بالمبادرة الخليجية وانتقال السلطة من رئيس سابق إلى رئيس انتقالي في فبراير 2012، تأخر إطلاق المسار الدستوري لحين انطلاق فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الذي بدأ في مارس 2013 واختتمت أعماله في أكتوبر 2013، وظلت التدخلات الإقليمية حاكمة في تسريع أو تخفيف وتيرة التحركات في البلاد حتى شكلت الثورة المضادة تهديداً جدياً للمسار الانتقالي في صيف 2014، ما حدا بالسلطات للإسراع في الانتهاء من مسودة الدستور في سبتمبر 2014، والتي ظلت تلقى اعتراضات عارمة من بعض القوى السياسية والاجتماعية في البلاد.

فمن ناحية، اجتمعت تيارات الحراك الجنوبي المتنافسة على رفض صيغة الحكم الفيدرالي التي تقسم مناطق الجنوب (الجمهورية اليمنية الشعبية الديمقراطية قبل الوحدة) بين ولايتين تتداخلان جغرافياً مع ولايات أخرى، ما أكد رغبتها غير المعلنة في الحصول على فرصة لاحقة لإمكانية انفصال الجنوب مستقبلاً.

ومن ناحية أخرى، حملت جماعة الحوثي السلاح وقادت تمرداً قبلياً ذا طابع مذهبي بالتحالف مع قوى الثورة المضادة لعرقلة طرح مشروع الدستور للتشاور الشعبي لعدم تضمينه مطالبها المتمثلة في ضم مناطق نفطية وساحل بحري إلى معقلها الأساسي في إقليم صعدة على نحو يؤهلها للانفصال مستقبلاً، وقامت بغزو العاصمة صنعاء سلمياً في اليوم الأول وبصورة مسلحة في فجر اليوم التالي، وبدأت أولى صور التمرد في اعتقال أمين لجنة الدستور ومنعه من عرض المسودة على رئيس الجمهورية للحيلولة دون طرحها للمشاورات الشعبية، ثم اقتحام القصر الرئاسي لمنع الرئيس الانتقالي من إعلان مسودة الدستور، قبل أن تفرض هيمنتها على نحو 70 بالمائة من مناطق البلاد قبل نهاية 2014.

وفي ليبيا جاء الإعلان الدستوري المؤقت في فبراير 2012 عامل تأزيم أساسي من خلال الإحجام عن معالجة مسار الانتقال، وبالانتصار لتفسيرات دينية ضيقة وغياب وضع رؤية لمسار الانتقال السياسي وبناء نظام حكم جديد، وسط تفشي أعمال انتقامية ذات طابع أيديولوجي وقبلي في حوادث ارتبطت بوقائع الصراع المسلح خلال الثورة أو يتصل بوقائع سابقة عليها.

وكبحت التدخلات الأجنبية نجاح المؤتمر الوطني العام المنتخب في يوليو 2012 من النهوض بمهامه في تشكيل حكومة انتقالية تبسط سيطرتها على البلاد، وعزز بدوره الانقسام قبل أن تنتهي ولايته بإصدار قانون باسم "العدالة الانتقالية" بهدف عزل غالبية القادة السياسيين، وبينهم أكثر من ثلث أعضاء المؤتمر ذاته، وسعى عقب انتهاء ولايته وانتخاب مجلساً جديداً للنواب في يونيو 2014 للاستمرار في العمل بموجب تفسيرات مشوهة للإعلان الدستوري المؤقت بالرغم من انتخاب "لجنة الستين" (اللجنة التأسيسية)، وعبر فرض حصار مسلح دائم على مقر المحكمة العليا لتعطيل ولايتها، وهو ما قاد البلاد إلى انقسام فعلي كامل وشرخ جغرافي عميق واقتتال دائم.

ولم تفلح الجهود لإنجاح اتفاق الصخيرات في نهاية العام 2015 بعد فشل المجلس الرئاسي في نيل ثقة مجلس النواب والعجز عن التوصل لتوافق على تشكيل المجلس والحكومة المؤقتة، وصولاً إلى استفحال الاقتتال وتدخلات عسكرية أجنبية بذرائع متنوعة، لا تزال الحكومة الانتقالية الجديدة عاجزة عن فك طلاسمها بالرغم من نيلها المشروعية الوطنية بالحصول على ثقة مجلس النواب، والشرعية الدولية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 2570.

وتستمر التجاذبات حول تبني مسودة الدستور التي أعدتها لجنة الدستور (لجنة الستين) وفقاً لأحدث التعديلات المدخلة في جولات حوار اللجنة في مدينة الغردقة المصرية، سيما وأنه من المفترض في أهم المسارات المطروحة أن يتم الاستفتاء عليها في وقت يسبق الانتخابات المقررة نهاية العام، والتي يُخشى ألا يمكن عقدها في موعدها.

2. سؤال المواطنة

لم يعد سؤال المواطنة اختيارياً، بل أضحى مطلباً جوهرياً يكتسب صفته كاستحقاق جوهري لمعالجة الاختلالات الجوهرية، ليس فقط بالنظر إلى العوامل الكامنة في الاخفاقات السابقة، لكن أيضاً بالنظر إلى الأوضاع في بلدان الاضطراب، وخاصة في العراق وسوريا واليمن التي تنعم بتنوع إثني متعدد الطابع (عرقي – ديني – مذهبي) لم يتم استثماره كعامل ثراء، بل استخدم كعامل تقسيم دفع في بعض المراحل بطرح سناريوهات خطيرة تحت مسميات "دراسة التماسك الاجتماعي" التي تناولت إعادة رسم الحدود باعتبار أن نظام "سايكس – بيكو" الجغرافي لم يعد قابلاً للحياة لأنه لم يراع الأبعاد الإثنية، وهو ما شكل خطراً على وحدة الدولة المعروفة في المنطقة العربية.

وعلى نحو ما سبقت الإشارة، فإن التغييرات والتعديلات الدستورية التي شهدتها خمسة من البلدان العربية (المغرب – مصر – تونس – الجزائر – الأردن) قد سعت لتعزيز المواطنة والتنوع عبر سلسلة من الضمانات الخاصة التي تتكامل مع الضمانات العامة للحقوق والحريات.

ففي المغرب والجزائر وتونس نالت الحقوق الثقافية واللغوية أهميتها اللازمة، وفي مصر تمت معالجة كل ما يتعلق بحقوق أهل النوبة طوال قرن مضى على المستويين الثقافي والاقتصادي، وفي الأردن وفرت الإصلاحات المصحوبة بممارسات تطبيقية حالة ندية اجتماعية بين مختلف المشارب ما قاد إلى حراك مهم لم يخل من توترات سياسية.

ورغم أنه لا يمكن الارتياح تجاه مناحي تطبيق الضمانات الخاصة بالتنوع على الوجه الأمثل، لكنها حققت تقدماً مهماً يتصل مع ما سبقها من جهود ويوفر لها إمكانات التصحيح الذي يسمح لها بالنمو والازدهار، وتبقى هذه الضمانات حامية لاستمرار التطبيق وازدهار آثارها في المدى المنظور.

وتعد أزمة المواطنة السؤال الرائد في كل من سوريا والعراق والسودان واليمن، ولا يزال دون إجابات مؤكدة فيها بانتظار إصلاحات جذرية، إلا أنه يمكن القول إن التغلب على هذه الأزمة في ليبيا يكاد يكون مؤكداً بحسب ما انتهت إليه مسودة الدستور المرتقب، وبدرجة أقل في السعودية بانتظار ما سيقود إليه مسار الإصلاحات الدينية الجاري والمكاسب المحققة جزئياً على صعيد المرأة والثقافة الحاكمة للسلوك العام.

وسوف يشكل تحريك الرمال في السعودية عامل بعث مهم للأوضاع في مجمل منطقة الخليج العربي، ويدعم الاستعدادات المتاحة في كل من البحرين والكويت بصفة خاصة، والتي لم يمكنها التقدم وتجاوز الشقيقة الكبرى في مجلس التعاون الخليجي.

3. التعددية الحزبية

شهدت نصف البلدان العربية ما يمكن وصفه بتضخمات كمية في نشوء الأحزاب السياسية، حيث بلغ في مصر 106 حزباً بعد أن كان لا يتعدى 25 حزباً قبل ثورة يناير 2011، وقفز العدد في تونس من 8 أحزاب إلى 244 حزباً، وبلغ في المغرب 36 حزباً، وفي الأردن نحو 50 حزباً، وفي الجزائر قفز العدد من 31 حزباً قبل 2012 إلى 68 حزباً.

يأتي هذا التضخم الكمي في ضوء عوامل متفاوتة بين ثلاث مراحل، الأولى هو سهولة الشروط القانونية لتأسيس حزب، وخاصة أعداد المؤسسين القليلة، وهي شروط لم تجد سبيلها للتحقق قبل الثورات بسبب رفض الجهات المسئولة عن منح التراخيص ومماطلتها، والمرحلة الثانية كانت مرحلة السيولة الشديدة في الموافقة على تأسيس الأحزاب والترخيص لها بموجب الشروط السابقة وخاصة في سياق المراحل الانتقالية، والمرحلة الثالثة تمثلت في الجمع بين تعديلات تشريعية تضع ضوابط أكثر صرامة للتأسيس لكنها أيضاً تضمن الموافقة والترخيص بمجرد توافر الشروط.

غير أن هذا التضخم الكمي لا يعكس بالضرورة نمواً نوعياً وموضوعياً في الأداء العام للحياة السياسية، حيث أتاح النمو الكمي نشأة أحزاب لم يكن مقدراً لها الحصول على التراخيص في فترات سابقة، لكنها أيضاً أتاحت نشأة أحزاب ضعيفة العلاقة بالحياة السياسية، فهناك العديد من الأحزاب ذات الطبيعة الأيديولوجية لا تعبر سوى عن أقليات من التيارات السياسية الرئيسية أو من أحزاب قائمة أكثر عراقة.

فيما هناك أحزاب جديدة لا تربطها علاقة بالأيديولوجيات، ويتوجه أغلبها لاتباع نهج ليبرالي يولي الاهتمام بسياسات اقتصادية ولا يولي الاهتمام بقضايا الحريات، ويرتبط الدافع وراء نشأة هذه الأحزاب إلى موالاة السلطات القائمة بالأساس واكتساب مواقع سياسية ومعنوية ومزايا، سيما وأن الفاعلين الأكثر قوة في تلك الأحزاب هم من رجال المال والأعمال.

وفي البلدان العربية الأخرى التي تسمح بوجود حياة حزبية، تبقى الحياة الحزبية مقيدة وخاضعة ترخيصاً ونشاطاً لتوجهات السلطات الحاكمة، فيما تشهد بعض الساحات نشوء أحزاب ذات بعد إثني أو جهوي جغرافي للسعي من أجل تحقيق مطالب ذاتية محددة على نحو ما تعرفه العراق وسوريا وليبيا بغض النظر عن الترخيص من عدمه.

ويُعرف السودان بتاريخ عريق التعددية السياسية التي ظلت باقية رغم تطور حقب الحكم الديكتاتوري للبلاد، وأتاحت ثورة ديسمبر 2018 عودة الأحزاب السياسية للحياة بشكل جدي بعودة الأحزاب القديمة المؤثرة مع القوى السياسية الجديدة التي انبثقت عن التيارات الثورية، والتي تشارك قيادة الجيش منظومة حكم انتقالية تكاد أن تنجح في استكمال الخطوات عبر اتفاقيات تسوية تضمن انخراط الفصائل السياسية التي حملت السلاح في العملية السياسية الحزبية وفي منظومة الحكم الانتقالي القائمة.

وفي السياق الخليجي المحافظ، تعرف الكويت التعددية السياسية منذ القديم عبر منظومة المنابر التي ترتبط بتيارات داخل مجلس الأمة، وكانت البحرين قد خطت منحى أكثر تقدماً بالسماح بإنشاء أحزاب سياسية بمسمى "الجمعيات السياسية" التي تأسست وفق قانون الجمعيات كقطاع من المجتمع المدني، لكنها تحمل مضمون الأحزاب السياسية كاملاً في نواحي العضوية وتبني البرامج السياسية والدعاية لها والترشح باسمها في انتخابات مجلس النواب وتشكيل كتل برلمانية.

4. دورية الاستحقاقات الانتخابية

لعل أحد أهم المكاسب المتحققة، في البلدان العربية الخمس الرئيسية السابق ذكرها، يتجسد في دورية الاستحقاقات الانتخابية، التي تضافرت مع تصحيح الانحرافات في قاعدة بيانات الناخبين التي قفزت إلى أكثر من ضعف المسجلين سابقاً وفق شروط تشريعية جديدة شملتها قوانين الانتخابات على نحو يعزز جزئياً من المشاركة تطبيقاً واقعاً.

ويشكل الانفتاح الواضح على القبول بالرقابة الوطنية والأجنبية للانتخابات أمراً إيجابياً مهماً، لكنه يبقى قيد التطبيق وفق قيود معينة إجرائية منظورة وغير منظورة.

كما يشكل الجمع بين نظم الانتخاب بالقائمة والتنافس الفردي على تفاوت بين البلدان أمراً إيجابياً، لا سيما في مجال الحصص الممنوحة للفئات الأكثر حاجة للرعاية من أجل تمكينها السياسي، وخاصة حصة النساء التي قفزت للمناصفة في القوائم الانتخابية في كل من تونس والجزائر، وحصة 25 بالمائة في المقاعد النيابية في مصر، ومضاعفة المقاعد من 30 إلى 60 مقعداً في البرلمان المغربي، و15 مقعداً في البرلمان الأردني.

كما نجحت النساء في نيل مقاعد تنافسية خارج الحصص في مصر مثلاً لرفع النسبة النيابية إلى 29 بالمائة في مجلس النواب، وإلى 13 بالمائة بدلاً من حصة 10 بالمائة المقررة في مقاعد مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى المناصفة في عدد المقاعد المعينة (14 مقعد للمرأة في مجلس النواب بنسبة 50 بالمائة، و30 مقعد في مجلس الشيوخ بنسبة 30 بالمائة أكثر من حصة 10 بالمائة المقررة دستورياً في التعيين).

لكن يمكن ملاحظة أن ما بين 30 بالمائة إلى 50 بالمائة فقط من الأحزاب القائمة والمرخصة سعت للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، ورغم المنافسة القوية من المستقلين، فقد نال نصف الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات أكثر من ثلثي مقاعد المجالس النيابية المتنوعة، وهو أمر ذو دلالة إيجابية ويمكن البناء عليه.

5. المجال العام

رغم تطور تشريعي في مجال حماية الحقوق والحريات، وبصفة رئيسية في الدساتير، وجزئياً في التشريعات المنظمة، إلا أن التطبيق الواقعي لا يزال بعيداً بأشواط عن الأهداف المنشودة، ويشكل ذلك السبب الجوهري في تراجع الآمال نحو الاستفادة من التقدمات النسبية المتحققة.

فعلى صعيد الحريات الإعلامية، تميل المؤسسات المشرفة على الإعلام، بما في ذلك المؤسسات الدستورية المستقلة، إلى فرض قيود على حريات الإعلام على نحو أفقد الإعلام الوطني في البلدان العربية قبول المجتمع الذي توجه نحو وسائل الإعلام الأجنبية.

ولا تختلف وسائل الإعلام الرسمية (المملوكة للدولة) عن وسائل الإعلام "المستقلة" حيث ينبثق الاستقلال عن ملكية رأس المال الخاص لهذه الوسائل الإعلامية، ويتحكم رأس المال في توجهات المؤسسات الإعلامية الخاصة حتى تبقى قريبة من خط السلطات وتتماهى معها.

وتمارس السلطات قيوداً متفاوتة على الإعلام الالكتروني وإعلام المواطن رغم التطورات الضخمة التي تشهدها وسائل التواصل الاجتماعي، وتتنوع القيود ما بين الضغط المباشر إلى الحجب الجزئي وفي بعض الأحيان الحجب الكلي، مصحوبة بتوسيع إطار فضفاض لتجريم التعبيرات وملاحقة أصحابها من غير الصحفيين والإعلاميين.

ولا يختلف عن ذلك حال المجتمع المدني، حيث يغلب التقييد على نهج السلطات في مقاربتها

للتعامل مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، سواء من خلال قيود تشريعية تجافي الدساتير، أو من خلال إساءة تطبيق التشريعات التي قد يكون بعضها جيد.

وتتعاظم المفارقة بالنظر إلى القيود المتعاظمة على منظمات حقوق الإنسان، فيما تكون قيوداً ناعمة على الجمعيات الخيرية، دون إغفال أن جزءا منها ينشط لفائدة التيارات السياسية الدينية المتطرفة.

وبشكل عام، فإن تضييق المجال العام يحد بشكل كبير من أثر وفاعلية التقدمات في مجال دورية الانتخابات والتعددية الحزبية، وتعد المهمة ذات الأولوية في التقدم الديمقراطي في المرحلة الحالية.

6. النمط التنموي

تعد أزمة التنمية التي تعيشها غالبية البلدان العربية متوسطة ومنخفضة الدخل الشاغل الأهم للمواطن العربي، والتي تفاقمت في ضوء تداعيات جائحة "كوفيد -19" العالمية، ويمكن القول إن الأزمة التنموية تعد المصدر الرئيسي الذي دفع بالقلاقل في المنطقة العربية إلى مستوى الثورة – كما سبقت الإشارة.

عمدت كافة الحكومات العربية للوقاية من درس الثورات عبر إجراءات وتدابير اقتصادية متنوعة، وشهدت غالبية البلدان العربية تطويراً لسياسات الدعم والحماية الاجتماعية، لكنها لا تزال أقل كثيراً من الحد الأدنى الضروري المطلوب لتأمين احتياجات السكان وخاصة القطاعات الأكثر فقراً، وتبقى غالبية البلدان العربية قيد مخاطر متعاظمة من انفجارات اجتماعية.

فلا تزال الحاجة إلى التمويل تقود بالحكومات إلى الخضوع لمقادير متنوعة من سياسات التقشف التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية، وبالتالي إضعاف الإنفاق الاجتماعي بصورة سلبية كبيرة، فضلاً عن محدودية الاستثمار المطلوبة لإنعاش القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن تصب في صالح تشغيل أعداد أكبر من المتعطلين.

ويمكن في هذا السياق الإشارة لنموذجين يجسدان طرفي المقص في تجارب التنمية العربية، الأولى في مصر التي نالت استحساناً دولياً واسعاً لقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والحفاظ على معدل نمو إيجابي في ظل جائحة "كوفيد – 19"، فعلي الرغم من مضاعفة البنية الاقتصادية الكلية لنحو أربعة أضعاف ما كان في 2013 بالتوازي مع نمو في برامج الدعم العيني والنقدي وبرامج الحماية والضمان الاجتماعي، فلا تزال نسبة الفقر تراوح 30 بالمائة، و65 بالمائة من السكان يعتمدون على الدعم، و18 بالمائة من السكان يعتمدون على بدائل الضمان الاجتماعي، ورغم مضاعفة الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي بنحو ثلاثة أضعاف، لم تستطع الدولة بلوغ الشرط الدستوري بتوفير نسب مئوية من إجمالي الناتج القومي تخصص لهذه المجالات في الموازنات العامة.

والنموذج الآخر يتمثل في السودان، حيث ارتبط رفع العقوبات عن البلاد بعدة شروط في مقدمتها الانخراط في التطبيع مع إسرائيل وسداد تعويضات عن جرائم ارهابية تورط في دعمها نظام حكم الرئيس "عمر البشير"، وقد تمثل أسوأ الشروط في تحرير سعر الصرف بما خفض قيمة العملة المحلية لنحو 500 بالمائة، وامتثلت الحكومة الانتقالية لهذه الشروط على نحو يتيح لها التخلص من إرث الديون الخارجية وتلقي مساعدات ومنح استثمارية تمثل أهمية مفصلية، خاصة مع حجم الالتزامات المالية الضخمة لتعويض قطاعات جغرافية عن إرث التهميش الذي قاد لصراعات مسلحة، وهو التعويض الذي شكل شرطاً محورياً في التوصل لاتفاقات التسوية السلمية للحروب الأهلية المتعددة التي عانت منها البلاد.

وما بين هذين النموذجين، تأتي بقية البلدان العربية متوسطة ومخفضة الدخل.

خلاصة واستنتاجات

لم تصل جهود التحول الديمقراطي في المنطقة العربية إلى بُغيتها بعد، فلا تزال هناك العديد من العوائق التي تمت الإشارة إليها، بالإضافة إلى عوامل التأثير المتبادل بين البلدان في الإقليم والتي تحد من خيارات التحول.

ولكن يمكن الاستنتاج بأن هناك ثلاثة أركان أساسية لا يمكن بدونها تحقيق التقدم في مسار التحول الديمقراطي الكامل، وهي: تنمية الثقافة الديمقراطية شعبياً، وفتح المجال العام، وتعديل المقاربة التنموية.

1. تنمية الثقافة الديمقراطية

لا تزال غالبية المجتمعات العربية ترزح تحت إسار الأمية التي تعانيها نسب من السكان، والتي لها تأثير سلبي على رؤية النسق العام للمجتمع للمطلب الديمقراطي، والارتباط الوثيق بين الديمقراطية المستحقة وبين إصلاح أحوال سكان في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويأتي التعليم ليحل المكانة المتقدمة في هذا المطلب، سواء باعتباره رافعة التنمية، أو لجهة إصلاح الثقافة العامة السائدة عبر نبذ الشوائب وتحسين النسق القيمي المحفز للسلوك الاجتماعي الإيجابي، وبعد إدماج حقوق الإنسان معياراً أساسياً في عملية إصلاح التعليم وتحويلها إلى أداة لترسيخ المواطنة من ناحية، واستهداف بناء الإنسان بالمفهوم الواسع.

ومن الضروري السعي بصورة جوهرية لتحسين التربية الديمقراطية لدى الفاعلين السياسيين، وهو أمر من المستبعد أن يتم بغير دور محوري للمجتمع المدني لبناء الثقافة المدنية وتعزيز منهج الحوار وقيم التنوع، وهذا بالتالي ما يستدعي أن يكون المجتمع المدني فاعلاً حقيقياً تتشارك كافة قطاعاته الإيمان بحقوق الإنسان والمواطنة وتنبذ العمل في خدمة الأيديولوجيات السياسية.

2. فتح المجال العام

لم يعد من الرفاهية التساؤل حول الحاجة لفتح المجال العام، حيث قادت ثورة تكنولوجيا الاتصالات لكسر كافة الحدود والقيود، التي تفرض تحدياً متعاظماً على بُنى الحكم في البلدان العربية للارتقاء بأداء متناسب لتفادي البلبلة والاضطراب الذي قد يتفاقم في ظل إغلاق المجال العام وبحث المجتمع عن إجابات للأسئلة الكبرى خارج إطار الدولة.

ويُحتم الانتكاس الذي جرى للإصلاحات الجزئية في بعض البلدان العربية وقادها نحو الثورات من النظر في خيارات الدولة، وفي أن تتفادى نظم الحكم نهجها المتمثل في الخلط القائم بين توجهات النظام وبين أداء مؤسسات الدولة لخدماتها العامة ومهام الإدارة.

ومن شأن إطلاق حريات التعبير والاجتماع أن يفضي تلقائياً بخبرة الممارسة والتجربة إلى ترشيد السلوك العام، وأن يكون المجتمع ذاته هو الضابط لمنع الانحرافات التي تثير قلق دوائر الحكم من الانفتاح على الحريات.

3. تعديل المقاربة التنموية

لا مراء في أن تلبية مطلب العيش بكرامة وجودة العيش لا يتأتى بدون تلبية الحد الأدنى من احتياجات المجتمع في ظل معادلة تراعي العدالة الاجتماعية وتؤمن الآمال في سياق تطور معبر ويحظى بالصدقية في التقدم والتحرك نحو الرفاه المنشود.

ويشكل تعديل المقاربة التنموية ضرورة لا مناص منها لتأمين المكاسب الديمقراطية المتحققة وضمان نمو الحياة الديمقراطية ذاتها، تعبيراً عن الفهم المبسط للديمقراطية بأن يُحكم الشعب عبر ممثليه المنتخبين لصالح الشعب.

مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية مرتين في السنة، وتتوخى توفير فضاء للتفكير في القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، من زاوية الرصد والتقييم والتحليل، قصد المساهمة في النهوض بالفكر وتأصيل الثقافة بروح نقدية ورؤية موضوعية لتحقيق التراكم المعرفي المطلوب لتحصين المشروع الديمقراطي والاجتهاد في بناء مرتكزاته الفكرية والثقافية والبحثية.

يصدر هذا العدد بدعم من المؤسسة الأورومتوسطية
لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders
المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
Fondation Euro-Méditerranéenne de soutien aux défenseurs des Droits de l'Homme